

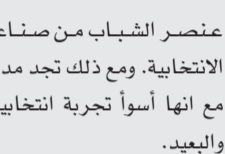


حزب الحوار الوطني

ملاحج متعارضة لمرحلة ما بعد

الانتخابات

فؤاد مخزومي
<div></div> <div>نواب بالترزكية ـ مقاطعة</div>
انتخابية واسعة. قانون انتخابي لعام ٢٠٠٠ يعترض عليه غالبية اللبنانيين ـ المادة ٦٨ من القانون الانتخابي هي أقرب لمفاهيم العصر الحجري ومضادة بالكامل لمفهوم الديمقراطية. غياب البرامج الانتخابية. استفزاز العصبيات الطائفية. تقييد مبدأ التنسيبية. استفاد



عنصر الشباب من صناعة التغيير... هذه هي العملية الانتخابية. ومع ذلك تجد مديحاً من الغرب الأميركي والأوروبي من انها أسوأ تجربة انتخابية عرفها التاريخ اللبناني القريب والبعيد. إلى ماذا يمكن أن تؤسس هذه العملية الانتخابية؟ قبل كل شيء ليست إنجازاً للديمقراطية، فهي عملية أدت وتؤدي إلى تعيين غالبية النواب سواء بالترزكية أو «بالصعود» إلى لوائح المحال. هذا أولاً وثانياً تقلّب هذه الانتخابات اعتبارات وحسابات الخارج الدولي على الدخـل اللبناني، فالمطلوب هو تركيب برلمان «لبناني» لثلبية حاجات أميركية وفرنسية تتلافى وتعارض في نواحي كثيرة. وثالثاً ستعمق هذه الانتخابات الانقسام اللبناني خصوصاً وان المجتمع اللبناني ضعيف في بنية نسجيـه وعرضه للسطوت سواء في الفوضى السياسية أو الفوضى الأمنية. ورابعاً ان مرحلة ما بعد الانتخابات ستؤدي إلى خلط أوراق واسع. فالجنرال ميشال عون سيكون عنصر إرباك إيجابي للترزكية السياسية الجديدة التي ستجد تغييرها على الحكومة المرتقبة أي انه «المعارض الرئيسي» الذي ستدور حوله السياسة اللبنانية بمفهامها الواسع. فالإدارة الأميركية التي كان يهيمها توحيد

المعارضة الحالية والوصول بها مجتمعة إلى السلطة حاولت جمع «الرموز المعارضة» حول القوانين العامة وتجنب التفاصيل. لكن التفاصيل اللبنانية هي الأساس بالنسبة لأهل السياسة. والمشاركة من حكومة ما بعد الانتخابات. فالسرح اللبناني حسب ما تريده واشنطن هو أداة للضغط على سوريا ومنصة إعلامية ضدها ومركزاً لتجميع المعارضة السورية. كما ان واشنطن تريد أن تضع «الشريعة اللبنانية» في مواجهة المقاومة إذا لم تسلّم سلاحها طوعاً. وفي تقديري ان مثل هذه المطالب الأميركية ستكون مدخلاًلتغيير الوضع اللبناني عبر مقولة «الفوضى البناءة». وهو «تغيير» لا يستفيد منه لبنان ولا تتزز عبره «السيادة اللبنانية».

والسؤال هل سيستمر شهر العسل بين واشنطن ورموز المعارضة الحالية؟ لا شك ان المطالب الأميركية لا تلقى قبولاً مثيراً لثباتها كونها تهدد «الوحدة اللبنانية» خصوصاً في ظل استفزاز المشاعر الطائفية والتركيز الأميركي على «العناصر البدائية» التي تتكون منها المجتمعات العربية والإسلامية وعلى عدم نضوح فكرة الدولة، وفقاً لتقرير مراكز الدراسات الأميركية. وهذا النمط من التفكير الأميركي يجعل من لبنان وغيره أمكئة للاختيار وحلقات ضعيفة في حال لم تعزز الوحدة الوطنية. والملاحظ ان هذه الوحدة تتراجع ما لم يكن هناك تصوّر سياسي يستند إلى رؤية برنامجية تعيّن مكان لبنان في المنطقة وفي لعبة الأمم المتحدة.. وبالتالي فإن مشروع السلطة القادمه يفتقر إلى مثل هذه الرؤيا. ولذا فإن المهمة الأساسية ستكون ملقاة على عاتق القوى الحيّة في المجتمع اللبناني التي سيكون من واجها تحديد المخاطر التي تهدد لبنان.. وهي مخاطر تهين الأمام أرض قيام الكونتونات على قاعدة التفويت والسطوة القامدة بقتير كل عام ٢٠٠٩. المكونة للمجتمع اللبناني الهش. ومع ذلك ثمة فرصة حقيقية لقيام أحزاب علمانية أو مدنية.. وهذه مهمة النخب في كل الطوائف والقطاعات. والمهمة ليست مستحيلة وان كان تحقيقها ليس مفروضاً بالزهور.

نشاطات

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع



محلي.

وما يلتفت للنظر أيضاً لنا وعلى أبواب الانتخابات ينشأ أيضاً سجل حول اتفاق الطائف بين أطراف المعارضة، خلفه الأسم، ذلك ان البعض يحذر من إعادة النظر بالطائف وهذا التحذير له دلالاته، إذ ان تعديل الطائف في هذه المرحلة هي دعوة للانقراض على السلم الأهلي ـ المطلوب اليوم هو العمل على تطبيق كامل بنود الطائف، لا الانتقائية في تطبيقه كما هو الوضع الآن.

إن الخروج العسكري السوري من لبنان وما تبعه من «خلط أوراق» داخلية و«تسويات» شاركت فيها عواصم كبيرة لم تخفف من وطأة الإشكاليات الداخلية، إذ ان الاحتجاجات تأتي من حلفاء في المعارضة وآخرين من الموالاة.

هذه الإشكالات الطائفية والمذهبية لا ترتفع في تقديري إلى مستوى الحلقة محلياً أو إقليمياً أو دولياً، وتدعونا أكثر فأكثر لتسليم برنامج حزب الحوار الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لن واقع الأمر ان هناك خيبة أمل عند الشباب الذين تظاهروا من أجل التغيير في لبنان، ذلك ان إعادة البناء تتم الآن وفقاً للأسس والمعادلات القديمة بين مسكري الموالاة والمعارضة هي أن ممأ.

ولا ننسى ان غالبية المشاركين في التظاهرات التي نادت بالتغيير من الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم ٢٠ سنة ولا يحق لهم بعد المشاركة في الانتخابات، ومعنى هذا الأمر استثناء أولئك الشباب من أن يستمعوا مستقبلهم ووجههم بالتالي ضحية لطبقة سياسية هاسدة ومفسدة بغالبيتها ومستعدة لنقل البندقية من كفف إلى كفف وبسرعة تتأرجح كل الحسبات، إذ لا أحد يعاسب حتى على ما ارتكب في الماضي القريب، فكيف على ماضي المليشيات والحلم بالعودة إلى حدود «دويلات الواقع».

الحالية أدت إلى زيادة المخاطر على الليرة بعكس ما كان يشتهي المسؤولون وذلك بسبب نسبة دولرة الاقتصاد العالية وارتفاع الفوائد على الليرة وخاصة في المراحل الأولى من فترة ما بعد الحرب مما أدى إلى تدني الاستثمارات في قطاعات إنتاجية عديدة مثل الزراعة والصناعة والتصدير. فالتخطي التدريجي عن تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي ربما يعمدل يتناغم مع نمو الاقتصاد، سوف يسمح في المدى البعيد بانخفاض الفوائد وانخفاض السوف في الموازنة وأيضاً بالانخفاض التدريجي للدين العام، طبعاً بالتنسيق والتناغم مع السياسة المالية.

كذلك نطالب بالتوجه نحو إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة وذلك ليس فقط من أجل التوصل إلى تشوه الاقتصاد، تلوث وتدهور البيئة والصحة العامة.. تتالي الدين العام بصورة كارثية، فوائد مرتفعة، ضرائب غير عادلة للطبقات الفقيرة والمتوسطة.. مشاكل اجتماعية من فقر وبطالة وعوز، انخفاض وتدني القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من المجتمع، سوء توزيع الدخل والثروة وازدياد الهوة بين الطبقات.. طبقة حاكمة تبيحت عن مصالحها الخاصة، سوء إدارة الأمور السياسية والاقتصادية وما نتج عنها من محاصصة ورشوة وفساد ودين عام..

وومن أسس الإصلاح الاقتصادي مسألة معالجة الدين العام الذي بلغ ٤٠ مليار دولار وهو ما من شأنه ان يضاعف المشاكل الاقتصادية ومن بينها البطالة. فقد تمكن لبنان بعد انتهاء الحرب المدمرة في أوائل التسعينيات من الدخول في مرحلة من إعادة الإعمار. لكن هذا الإعمار، مع الأسمف، تمّ بكلفة عالية بسبب البعد والفساد والمحسوبيات والتلزيـز وإعادة التلزيـز مما أدّى إلى عدم القدرة على ضبط الإنفاق وتفاقم مشكلة الدين العام.. لذلك اضطررت الدولة إلى الاعتماد على سياسة القروض الداخلية أساساً ممّا فّق إلى ارتفاع نسبة الفوائد على الليرة وأضر بالاستثمار الداخلي مما أجبر الدولة في امتصاص معظم السيولة الموجودة لدى المصارف. ثمّ تأنبتت الدولة لاحقاً سياسة الاقتراض من الخارج مع ما يستتبع ذلك من مخاطر تعسّر

إيفاء الدين في حال تدهور سعر صرف الليرة، وخاصة ان الدين العام الإجمالي تجاوز نسبة 1٨٥% من الناتج القومي المحلي. وتجدر الإشارة إلى ان البطالة متعلقة بالواقع الاقتصادي العام. فهناك علاقة عضوية بين الوضع الاقتصادي وفرص العمل المتوفرة. ولا يخفى على أحد ان الوضع الاقتصادي اللبناني يعاني مشكلات صعبة تتلخص في انعدام النمو والانكماش الحاد، ويتعثر قطاعات الإنتاج مع ما يرتّب هذا من آثار سلبية على الوطن والمواطن. وبعض الإحصاءات تقدر نسبة البطالة الفعلية بأكثر من ٦٢٠% وتحدد عدد العاطلين عن العمل بين مئة ومئة وخمسين ألفاً، وغالبيتهم من حملة الشهادات الجامعية وبينهم مهندسون وأطباء وأساتذة. علماً ان العمالة اللبنانية تواجه منافسة شديدة بسبب العمالة الأجنبية.

مع العلم ان غياب مشروع الدولة القادرة وارتفاع نسبة الدين العام والركود الاقتصادي المتطاف، أدّى إلى تزيف في القوى البشرية، مثل كافة القوى الحية في المجتمع وبخاصة الشباب والمتعلمين. وأريد أن أؤكد هنا ان الهجرة من لبنان هي هجرة اقتصادية وليست طائفية كما يتراءى للبعض. علماً ان التضييق على الحريات العامة كان أحد عوامل الهجرة أيضاً. وأرد ان ألفت في هذا المجال إلى بعض الأرقام التي تقيد بأن عدد المهاجرين بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٩ قد تخطى إلى ٩٠٠ ألف شخص، وأن ٤1% من الشباب اللبناني يعلم بالهجرة، وأن أكثر من ٥٠ ٪ من هؤلاء تقدموا بطلب للهجرة.

لذا نطالب بوقف التلزيـز، وتفعيل الجبائية لواردات الدولة عبر تطبيق جميع القوانين المرعية الإجراء وتسيّد الفرامات على المخالفات لهذه القوانين، ونطالب بتحديث القوانين الضريبية بحيث يتم رفع مستوى الضرائب المباشرة على أرباح الشركات وعلى مداخيل الأفراد المرمقة وتخفيض مستوى الضرائب غير المباشرة على تصيب ذوي الدخل المحدود، وننسى الوقت، نطالب برفع مستوى الضرائب غير المباشرة على الكماليات التي تصيب ذوي الدخل المرتفع.

كما نطالب أيضاً بإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية وتشجيع الصناعة والزراعة والتصدير عبر إنشاء مصارف متخصصة لهذا الغرض أو تسهيل إعطاء قروض ميسرة لهذه القطاعات بالتعاون مع القطاع المصرفي، ونطالب بالدخول في سوق عربية مشتركة تسمح للبنان بدخول أسواق كبيرة مما يحوِّله الاستفادة درجة خصصت لحكوماتهم للمهجرين حقبة وزارية؟

في لبنان وبخاصة كلفة الكهرباء والهاتف إلخ... التي هي في خدمات لاحترام «مواطنة» الناخب عبر صناديق اقتراع ينظم عملها للقطاعات والمؤسسات الخاسرة مثل الكهرباء وغيرها. فيمابكائنا البدء بخصخصة الإدارة أولاً وتفعيل الجبائية ثم التوجه نحو الخصخصة الكاملة في المدى البعيد وخاصة بعد تفعيل وتشطيط دور اليورصة وسوق الأسهم التي ما زالت ضعيفة في لبنان.

ونطالب أيضاً بسياسة نقدية مرنة تسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار الحقيقية وخاصة أسعار العملات. فالحلـيـسـة التفضيد من المرجح أن يكون البرلمان اللبناني القادم أسير الكتل الكبيرة والماكينات الانتخابية الطوائفية أو المالية وعلى قاعدة التقاسم سواء جرت الانتخابات برفاية دولية أو خارجهـا.. بل لكل الرفاية الدولية ترمي إلى مباركة صفقات انتخابية محضرة سلفاً تحت عنوان أنجاح التسوية الفرنسية ـ السويدية ـ الإيرانية.

ولكن ماذا بعد الانتخابات؟
معنا لا شك فيه ان هذه المشاكل مترابطة ببعضها وأساس هذه المشاكل برأينا هو طريقة إدارة الأمور منذ انتهاء الحرب الأهلية بواسطة الطبقة الحاكمة. لذا نرى ان على المجتمع المدني الضغط مهما كانت نتائج الانتخابات للخروج من الأزمة الاقتصادية الخائقة والمتفايدة لأن بلدنا يعاني في فترة ما بعد الحرب الأهلية من أربع مشاكل كبرى وهي: الإنفاق غير المتوازن وغير العادل، تشوه الاقتصاد، تلوث وتدهور البيئة والصحة العامة.. تتالي الدين العام، سوء بصورة كارثية، فوائد مرتفعة، ضرائب غير عادلة للطبقات الفقيرة والمتوسطة.. مشاكل اجتماعية من فقر وبطالة وعوز، انخفاض وتدني القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من المجتمع، سوء توزيع الدخل والثروة وازدياد الهوة بين الطبقات.. طبقة حاكمة تبيحت عن مصالحها الخاصة، سوء إدارة الأمور السياسية والاقتصادية وما نتج عنها من محاصصة ورشوة وفساد ودين عام..

وومن أسس الإصلاح الاقتصادي مسألة معالجة الدين العام الذي بلغ ٤٠ مليار دولار وهو ما من شأنه ان يضاعف المشاكل الاقتصادية ومن بينها البطالة. فقد تمكن لبنان بعد انتهاء الحرب المدمرة في أوائل التسعينيات من الدخول في مرحلة من إعادة الإعمار. لكن هذا الإعمار، مع الأسمف، تمّ بكلفة عالية بسبب البعد والفساد والمحسوبيات والتلزيـز وإعادة التلزيـز مما أدّى إلى عدم القدرة على ضبط الإنفاق وتفاقم مشكلة الدين العام.. لذلك اضطررت الدولة إلى الاعتماد على سياسة القروض الداخلية أساساً ممّا فّق إلى ارتفاع نسبة الفوائد على الليرة وأضر بالاستثمار الداخلي مما أجبر الدولة في امتصاص معظم السيولة الموجودة لدى المصارف. ثمّ تأنبتت الدولة لاحقاً سياسة الاقتراض من الخارج مع ما يستتبع ذلك من مخاطر تعسّر

نشاطات / رأي

ديموقراطية التزكية

سابا قيصرزريق ❖

وربما اعتقد البعض انه بانتفاء المناظسة الحقيقية في معظم الدوائر الانتخابية، تنتفي الحاجة إلى الحملات الإعلامية وما شابه، مما يؤدي إلى شل دور المال السياسيو..... وانتقلت عدواها إلى مناطق أخرى من لبناننا.

ان ما يحصل فعلاً الآن هو ان المال السياسي لم يزل ناشطاً والفرق هو ان المستفيدين منه قل عددهم، فهو لا يصيب إلا المرشحين أنفسهم أو مفاتيحهم، حيث ان شرهة السياسيين المأجورين ليست أقل من شرهة مجمل الناخبين الذين يبيعون أصواتهم.

وتنتيجة ديموقراطيتنا الفريدة هذه هي التمديد للئنا. عوض الله لبنان والمواطنين على خسائر قانون الانتخاب المعمد إلى جيبه، بتعطيل كافة المحاولات لتعديل قانون لسنة ٢٠٠٥. بهمة نوابنا الحاليين وأولئك الذين سوف تعمل ديموقراطية التزكية على إنجاحهم قريباً.

ويعنى الموضوع الأهم تعديل القانون الحالي في أول فرصة بعد انتهاء الانتخابات المقبلة. غير اني لست أرى كيف ان السادة الذين سوف يتربعون على عرشهم البرلاني قريباً، وهم ذاتهم الذين كانوا داء البلد، سوف يتمكنون من سن قانون انتخاب جديد جدي وعادل. كما ولن استغرب أن يأتي التعديل على مقاس معظمهم، ضامناً لإعادة انتخابهم سنة ٢٠٠٩. وكيف أستغرب ذلك وتاريخنا هذا منذ الاستقلال بأمثال يصحي فيها السياسي بمصلحة الوطن من أجل مصالحه الخاصة.

وإذا لزماد في العيون، وإظهاراً لديموقراطية «شفافة»، كان لا بد من تشجيع مرشحين على الاشتراك في المنازلة المهزلة وبرضاهم انام، كي يوحى للمساذجين، وهم قلة، ان الانتخابات جديدة وان مشاركها سوف تؤدي إلى فوز «الأفضل» والذي يتمتع بصفة تمثيلية اكبر!؟ مع العلم انه للمصالحة الوطنية الحقيقية. علماً انه من الضروري جداً إقتال وزارة المهجرين بشكل نهائي. وكيف لنا ان ندعو المستثمرين إلى مشتركة تسمح للبنان بدخول أسواق كبيرة مما يحوِّله الاستفادة درجة خصصت لحكوماتهم للمهجرين حقبة وزارية؟

في لبنان وبخاصة كلفة الكهرباء والهاتف إلخ... التي هي في خدمات لاحترام «مواطنة» الناخب عبر صناديق اقتراع ينظم عملها للقطاعات والمؤسسات الخاسرة مثل الكهرباء وغيرها. فيمابكائنا البدء بخصخصة الإدارة أولاً وتفعيل الجبائية ثم التوجه نحو الخصخصة الكاملة في المدى البعيد وخاصة بعد تفعيل وتشطيط دور اليورصة وسوق الأسهم التي ما زالت ضعيفة في لبنان.

ونطالب أيضاً بسياسة نقدية مرنة تسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار الحقيقية وخاصة أسعار العملات. فالحلـيـسـة التفضيد من المرجح أن يكون البرلمان اللبناني القادم أسير الكتل الكبيرة والماكينات الانتخابية الطوائفية أو المالية وعلى قاعدة التقاسم سواء جرت الانتخابات برفاية دولية أو خارجهـا.. بل لكل الرفاية الدولية ترمي إلى مباركة صفقات انتخابية محضرة سلفاً تحت عنوان أنجاح التسوية الفرنسية ـ السويدية ـ الإيرانية.

ولكن ماذا بعد الانتخابات؟
معنا لا شك فيه ان هذه المشاكل مترابطة ببعضها وأساس هذه المشاكل برأينا هو طريقة إدارة الأمور منذ انتهاء الحرب الأهلية بواسطة الطبقة الحاكمة. لذا نرى ان على المجتمع المدني الضغط مهما كانت نتائج الانتخابات للخروج من الأزمة الاقتصادية الخائقة والمتفايدة لأن بلدنا يعاني في فترة ما بعد الحرب الأهلية من أربع مشاكل كبرى وهي: الإنفاق غير المتوازن وغير العادل، تشوه الاقتصاد، تلوث وتدهور البيئة والصحة العامة.. تتالي الدين العام، سوء بصورة كارثية، فوائد مرتفعة، ضرائب غير عادلة للطبقات الفقيرة والمتوسطة.. مشاكل اجتماعية من فقر وبطالة وعوز، انخفاض وتدني القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من المجتمع، سوء توزيع الدخل والثروة وازدياد الهوة بين الطبقات.. طبقة حاكمة تبيحت عن مصالحها الخاصة، سوء إدارة الأمور السياسية والاقتصادية وما نتج عنها من محاصصة ورشوة وفساد ودين عام..

وومن أسس الإصلاح الاقتصادي مسألة معالجة الدين العام الذي بلغ ٤٠ مليار دولار وهو ما من شأنه ان يضاعف المشاكل الاقتصادية ومن بينها البطالة. فقد تمكن لبنان بعد انتهاء الحرب المدمرة في أوائل التسعينيات من الدخول في مرحلة من إعادة الإعمار. لكن هذا الإعمار، مع الأسمف، تمّ بكلفة عالية بسبب البعد والفساد والمحسوبيات والتلزيـز وإعادة التلزيـز مما أدّى إلى عدم القدرة على ضبط الإنفاق وتفاقم مشكلة الدين العام.. لذلك اضطررت الدولة إلى الاعتماد على سياسة القروض الداخلية أساساً ممّا فّق إلى ارتفاع نسبة الفوائد على الليرة وأضر بالاستثمار الداخلي مما أجبر الدولة في امتصاص معظم السيولة الموجودة لدى المصارف. ثمّ تأنبتت الدولة لاحقاً سياسة الاقتراض من الخارج مع ما يستتبع ذلك من مخاطر تعسّر

ما في شي تغير



قالوا

«ان الاقتراع لا مائل له لأن نتائج انتخابات العاصمة محسومة سلفاً لمصلحة لائحة هجينة وعجيبة لا يجمع اعضاءها جامع كما اني غير مقتنع بشرعية انتخابات لا تعبر عن إرادة الشعب الحرة بل يقرر نتائجها طوفان من الانفعال والشحن القُوي والمال السياسي.»

♦ **الرئيس سليم الحص**

♦ «هناك فرق كبير بين آمال الشعب ومصالح الطبقة السياسية التي هي بمعظمها مسؤولة عن ١٥ سنة من الفساد وسوء قيادة البلاد. السياسيون كانوا موالين لسوريا كل الوقت والآن يستعملون سوريا لتخويف الشعب وجعله يصوت لهم.»

♦ «نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية ستشكل على الأرجح ضغطاً على حزب الله الذي سيضطر إلى الاختيار بين البقاء مليشياً مسلحة أو التحول إلى حزب سياسي»

♦ **نائب وزير الخارجية الأميركية روبرت زوليك**

♦ «طريقة تشكيل اللوائح ودور أمراء الطوائف فيها، وما رافقتها من تدخلات أميركية وفرنسية وسعودية، أدت جميعها إلى تعيين معظم النواب، مما يوجه ضربة جديدة إلى صدقية العملية الانتخابية ونتائجها.»

♦ **الأمين العام للحزب الشيوعي خالد حدادة**

♦ **رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي**

♦ «الؤكد ان المعارضة الموحدة قررت إقامة تحالفات انتخابية في كل المناطق اللبنانية لكسر سم القانون الحالي. وعلينا رمي هذا القانون واعادته إلى أصحابه أي إلى المخابرات السورية.»

♦ **السيدة صولانج الجميل الفائزة بالتركية عن القعد النيابي الماروني في بيروت**

♦ «هاز في التركية تسعة نواب في بيروت وحدها، وامتنع ترشيحاً وتصويتاً معظم الذين تعودوا، من مختلف المناطق، الجلوس في المقاعد النيابية والحكم، وبعضهم من وجوه القوم. ونحن مع التجديد، ولكننا نساءل مع الكثيرين: هل هذه الظاهرة هي دليل عافية في النظام الديموقراطي؟»

♦ **البحريريك الماروني مار نصر الله بطرس صفير**

♦ «المطلوب أميركياً اليوم إجراء الانتخابات كيفما كان لتبدأ بعد ١٩ حزيران مرحلة جديدة، وهي تنفيذ أجندة القرار ١٥٥٩ ومنها سلاح المقاومة والصلح اللبناني الاسرائيلي المنفرد، واغراق لبنان بالمزيد من الديون.»

♦ **رئيس حركة الشعب نجاح واكيم**

♦ «تحالفات حزب الله لم تخضع لمبدأ المحاصصة وحجم التمثيل الشعبي بقدر إيجاد الآليات لمواجهة الضغوط في المرحلة المقبلة.»

♦ **عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد فنيش**

♦ «لن يكون هناك ربيع أو خريف أو شتاء أو صيف في المنطقة قبل حل المشكلة الفلسطينية، وانا نريد من أسدقائنا في الولايات المتحدة أن يعترفوا بإجماع بلادنا على ذلك الرأي»

♦ **أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى**

♦ «سوريا يجب أن تفهم أنها ليست بمنأى عن التغييرات في المنطقة.»

♦ **وزيرة الخارجية الاميركية غوندااليزا رايس**

♦ «قضية القدس وحدود عام ١٩٦٧ لن تطرح في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين فليس هناك ما يمكن التفاوض حوله بخصوص القدس، ولن تكون هناك مساومات في هذه القضية.»

♦ **رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون**

عند البحث في الديمقراطية، أثير الجدل حول مبدأ التمثيل

السياسي وأساليبه، وتمحورت هذه النظريات في جوهرها حول فكرة الأمانة في التمثيل، فإذا كان النظام الانتخابي قادراً على إنتاج ممثلين يشكلون صورة آمنة عن تطلعات الشعب، فإن هذا النظام يوصف عندها بالنظام الديمقراطي. حيث ترتبط الانتخابات بفكرة تعددية الآراء والتيارات، وأن من واجب النظام الانتخابي أن يحافظ عليها، وينتج عن ذلك بأن النظام الانتخابي الذي يضمن هذه التعددية هو الضامن لحرية المواطنين. ومن هذا المنطلق كانت الانتخابات بمثابة المعيار أو المحك في ما بين الأنظمة، فحيث يحتكر حزب واحد الحكم ويقضي على أي رأي آخر، فإن هذا النظام غير ديمقراطي وأن هذه الانتخابات صورية، لأنه بدلاً من تمكين الشعب من المشاركة في الحكم، تكرر الانتخابات، بواسطة إجماع من نوع جديد، دكتاتورية الفرد أو الحزب الواحد.

فحجسيد المفهوم الديمقراطي يكون بمنح الشعب حرية اختيار الهيئة التي ستعرض شؤونه، فلا يكفي أن تدعى دولة ما انها دولة ديمقراطية، ثم تقسد أو تزور إرادة هذا الشعب، أو تضع قانوناً انتخابياً لا يعبر حقيقة عن إرادته، أو تكرر نظاماً انتخابياً يضمن الهيمنة الدائمة للفئة الحاكمة على أجهزة الحكم وسلطات الدولة.

ضوابط الديمقراطية البنائية

وهوما يشكل تهماشاً لمنطق الديمقراطية التي من أسسها الحقيقية تداول السلطة، فإذا تعاقب وجود ممثلي هيئات معينة في الحكم بصورة دائمة، فإن هذا النظام القائم على غياب منملق تداول السلطة هو بالتأكيد نظام مشكوك بديمقراطيته، فكان لا بد لأي دولة تدعى الديمقراطية حقاً وصدقاً أن تلتزم بإقرار نظام انتخابي حقيقي، وأن تحترم مبدأ الفصل بين السلطات، وأن ترعى وتساعد على وجود تعددية سياسية فعليه ونشطة، وأن تؤمن تداولاً للسلطة. وأن تحمي وتحترم الحقوق والحريات، وفي طبيعتها الحقوق السياسية.

فتحقيق هذه الأسس الخمسة، هو المدخل الصحيح للوصول إلى مجتمع قادر على تطوير نفسه، ومزاحمة غيره من الدول في بناء الحضارة الإنسانية. وهو المفهوم الحقيقي للديمقراطية، التي ليس لها أشكال متنوعة، فالدولة إما تكون دولة ديمقراطية أو لا تكون. وهذا لا يعني أن الديمقراطية ذات مفهوم واحد وجامد، بل يمكن لكل دولة أن تضع الضوابط التي تجدها ملائمة ومنسجمة مع خصوصية تركيبها المجتمعية، كل ذلك دون الخروج عن المعايير التي بينهاها في ما تقدم.

مركز بيروت للأبحاث والمعلومات

مؤسسة مخزومي

MAKHZOURI FOUNDATION

تأسس في ٢٢٢ - ٧ شباط ١٩٩٧

مراكز التدريب

دورات شبه مجانية، مدتها شهرين ونصف: لغات، كمبيوتر، تجمل و تزيين، حرف و فنون

٤٨.٠٠٠ \$ شهادة ساهمت في تطور حاملها

قروض صغيرة

للبدء أو توسيع مشاريع إنتاجية صغيرة

٣٠٠٠ \$ عائلة تحسن وضعها الإقتصادي

التوعية

مؤتمرات، ورش عمل، ندوات، نشاطات للأولاد، برنامج توجيه مهني لطلاب المدارس

٨٠٠٠ \$ مواطن لبناني استفادوا من هذا البرنامج (اطفال، سيدات، شباب)

بيئة / زراعة

تنمية ريفية، نشاطات زراعية، إعادة تدوير الورق، حملات تشجير مجانية

إفادة ٣٠٠٠ \$ مواطن(مزارعون، طلاب، سيدات)

و١٥٠ موقع (بلديات، جمعيات، مناطق، مدارس)

الرعاية الصحية

بطاقة صمة مجانية لتولك الحمول على تخفيضات طية وبطاقة إستشفاء.

١٤.٠٠٠ \$ عائلة إستفادت من خدمات البطاقة الصحية

جائزة لبنان للإبداع

جائزة سنوية تمنح لمبدعين لبنانيين في شتى حقول الطق و الإبداع

← **بالإضافة إلى نادي رياضي ومكتبة عامة للأطفال**

الإفارة : ٨٩٠٩٤٠ / ٨٦٥٧٥٩ / ٨٦٩٣١٨ (٠١) ٤٠١

دارة العلاقات العامة : ٨٠١٩٦٧ / ٨٠٠٤٠١ / ٨٠٦٦٠٧ (٠١) ٤٠١

مركز التدريب

مركز المزرعة : ١ / ٢ / ٤ / ٠١ / ٦٦٠٨٩٠ (٠١)

مركز الأثرافية : ٥٦٥٥٧٥ / ٥٦٥٥٧٤ (٠١)

مركز رأس النبع : ٤ / ٤٢٣٩٣٢ (٠١)

مركز طريق الجديدة : ٧ / ٨٥٧٥٣٦ (٠١)

مركز طريق صيدا وطرابلس

بريد إلكتروني : info@makhzoumi-foundation.org

موقع على الإنترنت : www.makhzoumi-foundation.org

هيك قانون،

بيحرقلك صوتك..



تصدر عن شركة الحوار ش.م.ل. مدير التحرير: أمنة القرى المدير المسؤول: ماجدة عازار

الإدارة و التحرير: بيروت - رأس النبع - شارع دونا ماريا - مبنى مرج الزهور

هاتف: ٠١ / ٦٣٧٠٠٠ فاكس: ٠١ / ٦٣١٢٨٢ بريد إلكتروني: press@alhiwar.com